

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 665

الاثنين 8 نيسان/أبريل 2002، الساعة 15/00
فيينا

محضر مستنسخ غير منقح

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

والأهداف الرئيسية لهذا المركز الدولي
لقانون الفضاء هي التالية:التنسيق في مجال الأبحاث العلمية فيما يتعلق
بقانون الفضاء وكذلك التشريعات الوطنية لدول
Common wealth المستقلة، وكذلك برامج ومشروعات
للفضاء الخارجي في الدول Common wealth، الدول
المستقلة وخاصة أوكرانيا والاتحاد الروسي؛وضع صكوك قانونية في هذا المجال وفي
مجالات مرتبطة به؛النهوض بقانون الفضاء الخارجي ولهذا
الغرض تقوم بعقد ندوات وحلقات دراسية ونشر
كتيبات حول قانون الفضاء، وتقوم كذلك بتنظيم
الدورات التدريبية ودورات للارتقاء بالمهارات
بالإضافة إلى أنشطة أخرى.وفي العام الأول لوجوده، أنشأ المركز هيكلًا
للعمل، هيكل فعال، واليوم المركز به 50 موظفًا
دائمين. ولقد قمنا بعمل به لا بأس به حظي بتقدير في
الاجتماع الثنائي ما بين الرئاسة الروسية
والأوكرانية، وجاء ذلك في إعلان مشترك عن
التعاون في مجال الفضاء والملاحة الجوية.وفيما يتعلق بوضع معايير قانونية وصكوك
دولية أخرى، خلال العام الماضي طور المركز
صكين قانونيين لأوكرانيا، قواعد لوضع الاتفاقات

افتتحت الجلسة الساعة 15/20

الرئيس: السادة الأعضاء الموقرون، أعلن
افتتاح الجلسة رقم 665 للجنة الفرعية القانونية للجنة
الكوبوس.أوجه نداء لكافة الوفود كي تتفضل باحتلال
أماكنها. أوجه طلب إذن، لكافة الوفود كي تجلس في
مقاعدنا.معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق
بقانون الفضاءأعلن افتتاح الاجتماع 665 للجنة الفرعية
القانونية للجنة الكوبوس، وسوف نواصل الآن النظر
في البند الخامس من بود جدول الأعمال "معلومات
عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون
الفضاء".المتحدثة الوحيدة في الوقت الراهن على
قائمتي لعصر اليوم هي السيدة ممثلة أوكرانيا.السيدة ن. ماليشيفا (أوكرانيا) (ترجمة
فورية من اللغة الروسية): شكرًا سيادة الرئيس. السيد
الرئيس، في الدورة الأربعين للجنة الفرعية القانونية،
استمعنا إلى المركز الدولي لقانون الفضاء وهي
مؤسسة أنشأها الاتحاد الروسي وأوكرانيا في نهاية
عام 1998 في أوكرانيا.أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995،
توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها
التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر
الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تلقى باللغات الأخرى
مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.كما أن التصويبات لا تدخل الا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في
نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون
أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial
Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria
وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

قانون الفضاء الخارجي. وقد تم إعداد ثلاث رسالات ويجري إعداد أربع رسالات أخرى. والعاملين في المركز يشتركون في التعاون العلمي النشط ويقدموا تقارير عن علم الفضاء في مختلف المؤتمرات التي ينظمها الـ IAF والهيئات الدولية والوطنية المختصة الأخرى.

ثمة جزء هام من العمل، أيضا، يتمثل في توفير الدعم المنهجي وكذلك توفير الموظفين، وذلك لوضع مناهج علم الفضاء الخارجي في أوكرانيا وجامعاتها. ونحن نهمنا في توفير التعاون في مجال الفضاء الخارجي، ليس فقط في إطار الدول المستقلة، ولكن خارج هذه الدول أيضا. ويمكن أن يتمثل ذلك في إطار منشورات ومشروعات علمية وتبادل الأساندة والمختصين وتطوير الصكوك القانونية الدولية الخاصة بالفضاء الخارجي وأشكال أخرى من التعاون.

وندعو الأشخاص والمنظمات المهمة الأخرى، وذلك للتعاون معنا. وأشكركم سيدي الرئيس.

الرئيس: لك جزيل الشكر السيدة ممثلة أوكرانيا على بيانك عن البند الخامس "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء".

وأعطي الكلمة الآن للسيد ممثل فرنسا. تفضل.

السيد د. وبيو (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): أشكر سيادة الرئيس. بياني هذا، يا سيادة الرئيس، سوف يتناول هذه المسائل الخاصة بالجوانب الأخلاقية، لأنه قيل بعض الشيء عن هذه المسألة اليوم.

مختلف الأنشطة التي تضطلع بها فرنسا في الفضاء، جعلنا لسنوات ننظر في المسائل الأخلاقية وما يتصل بهذا من أمور هامة. ولهذا فإن وفدي يود أن يطرح بضعة أفكار في هذا الصدد.

أولا، المركز الدولي لدراسات الفضاء والذي يعرف بـ CNS، قام في 1998 بدراسة كانت بمثابة تحليل للاتفاق الخاصة بالمسائل الأخلاقية المتصلة بأنشطة الفضاء. وهذا العمل بصفة مبدئية، ركز على تقويم المسائل والأمور الأخلاقية في مختلف المجالات. كيف، ولماذا، وهناك اختيار بين الموضوعات وهناك آفاق وهناك تطلعات، كل هذه هي الأسس التي يركز عليها السياسة الفرنسية بالنسبة للفضاء.

وهناك ملاحظة أساسية هامة، ألا وهي، أنه في مجال الفضاء وأمور الفضاء كانت الأخلاق، أخلاق الفضاء، طرحت على بساط البحث والتفكير

والعقود الخاصة بأنشطة الفضاء الخارجي، وكذلك قواعد لحماية الملكية الفكرية للفضاء الخارجي. في الوقت الراهن يعمل المركز على وضع قواعد بالنسبة للتأمين الإجباري في مجال الأنشطة الفضائية.

أما يتعلق بدراسات قانونية قام بها الخبراء، وعلى أساس طلب من المشاركين في الأنشطة الفضائية في 2001، قام المركز بـ 11 دراسة قانونية واسعة النطاق، أغلبها حول قضايا متعلقة بمشاريع تجارية في الفضاء الخارجي. وهناك كذلك علامة بارزة على صعيد الأنشطة العلمية للمركز. وهذا يتلخص في النهوض بقوانين للفضاء الخارجي. وقد بدأ المركز في نشر مجموعة وسلسلة تتضمن قوانين الفضاء في عدد كبير من دول العالم. وقد صدر الجزء الأول من هذه السلسلة في عام 2001، وبه قوانين وتشريعات فضائية لستة عشر دولة بالنسبة لأنشطة فضائية عامة، بالإضافة إلى القواعد المعمول بها في تلك الدول بما في ذلك منح التراخيص. وأغلب هذه النصوص صدرت باللغة الروسية والإنكليزية.

والجزء الثاني قيد الإعداد في الوقت الراهن وسوف يطبع في وقت قريب. هذا الجزء الثاني سوف يغطي أساسا الصكوك الدولية التي تغطي التعاون ما بين الدول الأوروبية في مجال الأنشطة الفضائية وخاصة، مشاريع تتم تحت إشراف الوكالة الأوروبية للفضاء والاتحاد الأوروبي و Common wealth الدول المستقلة. وكافة النصوص الواردة في الجزء الثاني ستزد كذلك بلغتين، الإنكليزية والروسية، والأجزاء التالية، وهي خمس أجزاء على الأقل سوف تتناول الصكوك القانونية المحلية التي تحكم الملكية الفكرية الفضائية وكذلك الجوانب البيئية للأنشطة الفضائية وتكنولوجيات الصواريخ، أي صواريخ الإطلاق، والتأمين والجمارك وربما كذلك موضوعات أخرى.

وحيث أن الحياة تتطور والأنشطة الفضائية تتطور بدورها، فإن الصكوك القانونية في هذا المجال سوف تتطور، وبالتالي فإن كل جزء من الأجزاء التالية سوف يكون به ضمانة تخص الجزء السابق له لعكس هذه التطورات.

من ناحية أخرى، فهناك الصكوك القانونية الأوكرانية التي تخص الفضاء الخارجي وقد صدر ذلك باللغة الأوكرانية. وبالإضافة إلى التنسيق في مجال الأبحاث العلمية للفضاء الخارجي، فإن المركز قد نظم في أيلول/سبتمبر 2001 أول مؤتمر لدول الـ Common wealth المستقلة، حول موضوع التعاون الدولي والصناعة في مجال الفضاء الخارجي. وقد عقد هذا المؤتمر في كييف.

ومنذ نيسان/أبريل من هذا العام فقد بدأنا العمل بشأن الجوانب البيئية لأنشطة الفضاء، باعتبار أنه موضوع عام للبحث العلمي. كما لدى المركز أيضا مدرسة دراسات عليا ملحقه به، يتم فيها دراسة

ينبغي أن يخضع للقاعدة الأخلاقية السائدة المعمول بها في المعامل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمن يقع عليهم التجارب، أي في هذه الحالة، الملاحيين الفضائيين، الذين ينبغي أن يوافقوا، وهذه الموافقة سوف تكتسي أبعاداً مختلفة ويكون لها معنى مختلف لأن هذا له تأثير بطبيعة الحال على التزامهم الشخصي. والهيئات التي تطور التكنولوجيا وتطبق هذه التكنولوجيا في مجال الفضاء، هذه الهيئات ينبغي أن تدرس الآثار المحتملة لتطبيق هذه التكنولوجيا، آثارها على المجتمع، لأن هذه الهيئات هي المختصة بهذا الموضوع. وهناك الكثير من الأمور تتعلق بالحرية الفردية والسمعة الطيبة وحقوق الملكية وحقوق الطبع.

إضفاء الطابع التجاري على الأنشطة، يمكن أن يرتبط بعدد من القطاعات، وهذه المسألة تثير السؤال التالي، من الذي يمتلك الفضاء الخارجي؟ وهناك أمور أخرى نعرف أنها هنا وينبغي أن نعرض لها شيء من العجالة. فما هو الرأي، على سبيل المثال في سياحة الفضاء الخارجي؟ أو استغلال الشركات للملاحيين الفضائيين في عمليات الإعلام؟ هذه المسائل ينبغي دراستها على سبيل الاستعجال.

إذن، الحرص على وضع المعايير الأخلاقية، تنظيم عمل الهيئات التي تشترك بوضع السياسات للفضاء، هذه هي المسائل التي استهدينا بها في دراستنا التي قمنا في CNS التابع لفرنسا، أي المعهد. ونفكر في تشكيل لجنة وطنية، لأننا رأينا أنه ينبغي أن تطرح هذه المسائل الأخلاقية داخل هيئات الفضاء، وذلك قبل أن تضحى هذه الأمور في أيدي أناس خارج هذا الإطار.

هذا هو الذي استند إليه الوفد الفرنسي في التذكير بأهمية عمل هذه اللجنة. وهذا سوف يكون الإطار الطبيعي لتناول هذه الأمور بما يخدم مصلحة البشرية.

وأشكركم يا سيادة الرئيس.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل فرنسا، أشكركم إذن، على هذا العرض نيابة عن رئيس الوفد الفرنسي والذي تناولتم فيه مسألة الجوانب الأخلاقية الخاصة بأنشطة الفضاء.

المتحدث التالي في القائمة هو السيد ممثل اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. أود بداية أن أستسمحكم في الإعراب عن رضاي بالاستماع إلى السيد ممثل فرنسا. وكنا قد تحدثنا في بدء حوار، في هذه اللجنة الفرعية، حوار عن الجوانب الأخلاقية. ونود بعد إذنكم، يا سيادة

وكانت حاضرة رغم أننا ربما لم نتمكن عنها، وهذا ما تطرق إليه الوفود الأخرى ولأسيما بلجيكا. فقانون الفضاء يستلهم بعدد من القيم، تلك القيم التي هي قيم أخلاقية. والرواد في مجال الفضاء وقرار الفضاء، وبعضهم موجود هنا في هذه القاعة، بعض هؤلاء الرواد وضعوا الأسس القانونية السليمة، وأي عمل بهذا الشأن ينبغي أن يرتكز على هذا الأساس الذي وضعوه وينطلق منه. فتطوير الأنشطة الخاصة والأنشطة التجارية في الفضاء الخارجي، ينبغي أن تستهدي بهذه الخلفية القانونية وهذا الاستمرار القانوني الذي وضعوه.

أتناول بإيجاز مسألة التلوث، فحينما ندرس هذه المسألة في إطار أخلاقي، فإننا نفكر التلوث الذي يحدث في الفضاء الخارجي وهذه مسألة استرعت اهتمام القائمين على أنشطة الفضاء الخارجي. فقد تم تشكيل مجموعات للدراسة من جانب الهيئات وتم وضع توصيات، وإن كان حتى الآن ليس هناك صكوك قانونية [ممكنة؟] سواء على المستويين الوطني أو الدولي.

لجئنا الفرعية بالنسبة لهذه المسألة ينبغي أن نتوصل إلى اتفاق، أي نتوصل إلى اتفاق، تقوم اللجنة الفرعية العلمية والفنية بوضع اقتراحات يمكن تنفيذها بشكل سلس من كل الدول. وعلمنا أن نقف على الإجراءات الدنيا التي ينبغي أن يعترف بها المجتمع الدولي وهي الإجراءات الضرورية واللازمة من أجل تخفيض الحطام الموجود في الفضاء الخارجي، وأسباب وجوده. وهناك لجنة للأخلاق متفرعة عن اليونيسكو قد أصدرت وثيقة في العام الماضي وأشارت في هذه الوثيقة إلى أهمية وضع المعايير في هذا المضمار. وهذا ينبغي أن يسمح للدول بأن تلتزم حلاً أفضل للمشكلات الخاصة بالمسؤولية.

وعلى أي حال، أنا لن أتطرق إلى هذه المسألة أكثر من ذلك لأن الوفد الفرنسي سوف يتطرق إليها في محافل لاحقة، فهناك مسائل ينبغي دراستها لأن هناك أمور ترتب على الجوانب الأخلاقية، وهذه كلها مسائل ينبغي أن نوليها الاهتمام في مختلف المجالات، وهي أمور ذات أهمية بالنسبة للوفد الفرنسي.

وهناك مسائل أخرى ينبغي أن تظل مفتوحة، كاستكشاف الكواكب الأخرى وإمكانية تعرضها للتلوث، وهناك مسائل أخرى عن إمكانية تلوث الأرض ذاتها، في حال إعادة إدخال ما يسمى بالعينات.

ويرى وفد فرنسا أنه بالأهمية بمكان، أن نوضح هنا أن المسائل الأخلاقية الخاصة بعلوم الحياة التي يتم تطويرها في الفضاء الخارجي، هذه العلوم لا تختلف كثيراً عن العلوم التي هي موجودة على سطح البسيطة. وفي هذا المضمار فإن إعداد المشروعات

وعليه، ينبغي أن نتقهم أكثر، الأمور بشكل أفضل وأن لا نفتقر إلى المرونة بالنسبة لصيغة النص. وصيغة النص ينبغي على أية حال أن تحسن وينبغي أن يتم هذا التحسين بشكل طيب.

أقول أيضا، بعد إنكم يا سيادة الرئيس، شيئا عن أسلوب العمل لفريق الخبراء. قال الرئيس صباح اليوم إن هذا الفريق لا يمكن أن يتم تشكيله الآن، وأنه علينا أن ننتظر حتى يأتي حزيران/يونيو حتى تقوم لجنة الاستخدامات السلمية في الفضاء الخارجي بتشكيل هذا الفريق. وأنا أرى أن الأمر يختلف، لا، أنا لا أوافق. فالفريق فريق حكومي من خبراء يعملوا في إطار الهيكل الحالي للجنة الفرعية. فهذا لن يكون فريقا للخبراء تابع للجنة الفرعية وإنما سيعمل في نطاقها فقط. ويمكن أن نبدأ من الآن في واقع الأمر. وهذا يتضح إذا ما درسنا الفقرة 225 من تقرير اللجنة في الجمعية العامة A/620. فإذا ما تلونا عربضا الفقرة 8، من الجزء المتعلق بالأعمال الوظيفية للقرار 56/51. ففي هذا القرار الذي اعتمد في 10 أيلول/سبتمبر، وبهذا الخصوص ففي القائمة، القائمة التي وزعها مكتب شؤون الفضاء الخارجي، ليس هناك سوى خمس دول هي التي عينت خبراء. وأتساءل، لماذا؟ بالرغم من أن الجمع كان على علم بهذه المبادرة منذ حزيران/يونيو الماضي، أتساءل لماذا عدد الذين ردوا قليل؟ إذا لم أخطأ فهناك الولايات المتحدة بثلاث ممثلين، ثم فرنسا واليونان وبلجيكا، لم أعد أتذكر البقية. إذن، عدد الدول التي عينت خبراء قليل جدا. وأود هنا أن أطلب، بل علي من الواجب أن أطلب أو أن أسأل، أن أتساءل ما إذا تم التعريف بهذا القرار أو نشره على أوسع نطاق ممكن.

إذن، هذا سيدي الرئيس، رأي وفدنا بهذا الخصوص. وأود أن أدعو الوفود الحاضرة هنا والتي لم تقم بعد بتعيين الخبراء أن تقوم بذلك. وأكرر مرة أخرى أنه بالرغم من الأسلوب، الأسلوب الذي ورد به القرار، قرار الجمعية العامة، فيتعلق الأمر بطبيعة الحال بخبراء حكوميين، ولكننا في حاجة إلى خبراء قانونيين. نحن لسنا في حاجة إلى خبراء في الأخلاقيات الفضائية، لأنه لا يوجد هذا النوع من الخبرة. إذن، فلنعطى هذه المبادرة أو هذا القرار أوسع دعاية ممكنة ونحن نتوقع بأن تمثل جميع الدول.

وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للمندوب اليونان الموقر على هذه المساهمة. والآن سأواصل بالإنكليزية لأنني سأقتبس بعض النصوص بالإنكليزية، حفاظا على صياغتها سألتوها.

الرئيس، أن نتوجه بالتهنئة للسيد ممثل فرنسا والـ CNES المعهد على العمل الذي قام به في السنوات الأربعة الماضية في هذا الصدد.

أراء وفدنا قد تم الإعراب عنها رسميا حينما أتحت لنا الفرصة الأولى للاستماع إلى تقرير الكوميست. والسيد الأستاذ الآن بومبيدو والأعضاء البارزين الآخرين في المعهد قد أسهموا إسهاما طيبا. أود أن أبدي ملاحظة عارضة، أود أن أذكر بالندوة عن البعد الإنساني، تطبيقات العلم والتكنولوجيا الفضائية والتي عقدت في حزيران/يونيو الماضي، بناء على مبادرة من اليونان أيدتها فيها فرنسا وغيرها. وهذه الندوة قد كالت بالنجاح لأن الأمر لم يكن مقتصر على بعد الممثلين 5 أو 6 من الثقافات المختلفة، معذرة، الذين اشتركوا في هذه المسألة وفي هذه الندوة، وطرحوا فقط آرائهم. ولكن إضافة إلى هذا كان هناك إسهام كبير آخر، لأنه عقب ذلك مباشرة فيان الندوة التي استمعنا فيها إلى السيد بومبيدو، أقول بعد ذلك، فإن لجنتنا قد وافقت على الاقتراح الذي قدمته المكسيك ونيجيريا وإسبانيا، والذي يقضي بإقامة رابطة ما بين لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في الأمم المتحدة والمعهد الفرنسي، كوميست. ولذا يجدر بنا أن نتناول هذه المسألة، أي أن نتخلص مما لدينا من عقد، وأي أمور سيكولوجية أخرى تحول بيننا وبين تناول المشكلات الهامة الأخرى في مجتمعاتنا.

وهنا أود أن أقول شيئا عن النص، وهو النص الذي طرحه رئيس اللجنة العالمية المعنية بأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية والذي كنا نشير إليه سابقا [يتعذر سماعها؟]. وهذا النص نص هام، يلجأ إلى اللغة التي اعتادت اليونيسكو على استخدامها. وهذا ليس نص ختامي حسب ما أفهم، أو نص نهائي، وهو نص يركز على الأخلاق التي ينبغي أن نسترشد بها في أنشطة التطبيقات الفضائية. إن النص لا يهتف إلى تغيير النظام القانوني الموجود الحالي، كما أنه لا يوجهنا نحو أي نهج جديد بشأن تفسير القانون الفضائي الدول. وإنما هو نص يجري سنه الآن ووضع. ونحن كهيئة في الأمم المتحدة ينبغي أن نسهم في هذا المسعى، حتى يكون النص نصا طيبا دون أن تحق به أية مشاكل بالنسبة لتفسيره تفسيراً قانونياً، ويكون النص موجه إلى الجميع.

وكما أقرينا في العام الماضي، فإنه قد تكون بعض الثغرات هنا وهناك أو بعض الأخطاء في صياغة النص. ولكنه بالنسبة لاستخدام المصطلحات قد تكون هذه الأمور غريبة بالفعل. ولكن واضعي النص، ربما لم يكونوا ملمين كل الإمام بمعاهدات الفضاء الخارجي، ولكن النص على أية حال نص يهدف إلى إقامة علاقة بين هاتين المؤسستين الأساسيتين في الأمم المتحدة، أي اليونيسكو بما يرتبط بها من ثقل أخلاقي وثقافي ولجنتنا.

الأعضاء المهمة بالمشاركة في المشاورات غير الرسمية. وقد تم ذلك بالفعل. وهذا سيتم على أساس أن خدمات الترجمة الفورية، لن تتاح إلا في إطار الجلسة هذا الصباح، أي ذلك الصباح، بمعنى آخر حتى الساعة الواحدة بعد الظهر. وكذلك على أساس أن هذه المشاورات غير الرسمية لن تعتبر أنها تجري تحت رعاية وتحت إشراف اللجنة الفرعية القانونية، ولذلك فإن وقائع تلك المشاورات لن تعكس في أي مكان من تقرير اللجنة الفرعية القانونية المتصل بهذه الدورة. ربما ستعكس في تقرير 2003 لأنه سيتعين علينا أن نقدم تقرير ولكن لن نقدمه هذه السنة. وهذا فحسب تدبيراً لتلبية رغبات الدول الأعضاء المهمة، وذلك لتلبية للطلب الذي تقدم به وحيث أنه لم يكن هناك أي اعتراض، اعتمدنا هذا الاقتراح وهذا الإجراء. وهذا ربما، أود فقط بواسطته أن أضيف إلى ما أوردتموه من معلومات.

أيها الوفود الكرام، ليس لدي أي متحدث علي قائمة المتدخلين، ولكن، لدي المراقب عن الوكالة الفضائية الأوروبية وسأعطيه الكلمة.

لكم الكلمة سيدي.

السيد لافيراندري (الوكالة الفضائية الأوروبية) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية):
..... [؟ لا يوجد ترجمة فورية عربية في هذا القسم من التسجيل، المتحدث يتكلم الفرنسية والمترجم بدأ بعد دقيقتان تقريبا من بدء هذا البيان؟].....، المجلس الفضائي الأوروبي بخصوص مسألة الحطام الفضائي.

وكما تعرفون، فإن الوكالة الفضائية الأوروبية مهمة كثيرا بهذه الجوانب التقنية والقانونية التي يثيرها الحطام الفضائي. إن الوكالة الفضائية ومنذ 1989 أنشأت لجنة داخلية وكان قد اعتمد مجلسها آنذاك قرار بشأن الحطام الفضائي وكذلك التدابير التي ينبغي اتخاذها ومن ذلك الدراسات وكذلك الموارد التي ينبغي توفيرها في إطار الوكالة الفضائية الأوروبية.

كما تعلمون أيضا بأن الوكالة الفضائية الأوروبية كانت إحدى الهيئات التي قامت بدور المشجع في إنشاء الـ IADC. وأنتم تعرفون بأن هذه الهيئة أصبحت عنصرا أساسيا فيما يتعلق بإجراء الدراسات العلمية والتقنية، لأنه أيضا يقدم تقارير إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية.

وبهذا الخصوص، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أحيل الوفود إلى التقرير الذي صدر عن آخر دورة للجنة الفرعية العلمية والتقنية، والذي عرض خلالها ممثل الوكالة الفضائية الأوروبية تقريرا. فمحاضر الدورة الأخيرة للجنة الفرعية العلمية والتقنية هامة من حيث أنها تتضمن آراء بعض الوفود بشأن

أولا، أشرت إلى المادة 225 من تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عن أعمالها في السنة الماضية. وأود هنا أن أقتبس.

"استنادا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال المشاورات غير الرسمية، فقد لاحظت اللجنة بأن عرض ممثلي كوميست واليونيسكو في خلال الدورة 42 للجنة الفرعية القانونية، وما تلا ذلك من مناقشات. بينت اهتماما كبيرا ورغبة في تحديد العناصر الممكنة التي تستحق مزيد من التوضيح.

ووافقت اللجنة على أن تدعو الدول الأعضاء المهمة إلى تعيين خبراء، كي يحددوا عناصر لجنة كوميست التي تحتاج إلى دراسة من طرف اللجنة وأن يعدوا تقريرا بالتشاور مع المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك بالاتصال مع الكوميست التابعة لليونيسكو. وسيتم ذلك من أجل تقديمها لتقرير إلى الدورة 42 في العام 2003، في إطار البند المتصل بالمعلومات عن أنشطة المنظمات الدولية المتصلة بالفضاء الخارجي. ويجب أن يتضمن التقرير تحليلا للمبادئ الأخلاقية المتصلة بالأنشطة الإنسانية الحاضرة والمستقبلية في الفضاء الخارجي، وذلك في إطار القانون الدولي للفضاء. ولذلك يجب أن تركز على أن تتم تلك الأنشطة لما فيه مصلحة لجميع الأمم".

ليس هناك شيء يتعلق بإدراج هذه النقطة في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية، وكذلك أي شيء على إنشاء فريق عامل. كل ما يتصل بالأمر، هو تعيين خبراء سيعملون بصفة شخصية وبمبادرة شخصية منهم.

إن الدول الأعضاء قد أخبرت من طرف الأمانة وطلب من هذه الدول أن تعين خبراء، فقد قام بعض الدول الأعضاء بذلك. أما الآخرون فلم يقوموا، وكل الخبراء الذين عينوا من طرف الدول الأعضاء في الكوبوس، وردت أسمائهم في وثيقة خاصة وزعت على اللجنة الفرعية القانونية وهي A/AC.105/C.2/2002/CRP.6، وتاريخها 4 نيسان/أبريل 2002.

والآن اسمحوا لي أن أكرر ما قلته هذا الصباح، عندما أبلغتكم بأن هناك تراضي على أساس المشاورات بين فريق الخبراء وكذلك بعض الدول التي أبدت اهتمامها. لن، طبعا، أتلو ما ورد في الفقرة 285، فهذا جزء من المعلومات التي تلوها عليكم. أما الآن فسأتلو كلمة كلمة الجزء الأساسي. إنني أدرك مدى اهتمام بعض الدول بإحراز تقدم في أعمال اللجنة الفرعية القانونية خلال السنة المقبلة، ولذلك، ما لم يكن هناك اعتراض، فإنني سأقترح وعلى أساس إجراء استثنائي، وتابعا لاستنتاجات الفريق العامل المعني بالبند 6 هذا الصباح، فإن هذه القاعة وكذلك خدمات الترجمة الموافقة يمكن أن توفر للدول

الثاني لهذه الوثيقة. ولإعداد هذا الاستبيان اتصلنا بطبيعة الحال مع رجال علم ومهندسين أو فقهاء قانون. وهذا الاستبيان وسع على نطاق واسع، فليس فحسب على دول مركز الفضاء الأوروبي ولكن أيضا لأشخاص آخرين في كل أرجاء العالم أجل، أنني لاحظت بعد ذلك بوقت وجيز، أن الوثيقة التي تحدثنا عنها، لاحظنا بأن هذا الاستبيان لم يصل إلى وجهته ولذلك لن يوزع طبعا كما كان ينبغي. أيا كان الحال، إن الاستبيان وزع ولم يكن بإمكانني أن أتأكد بأن الجميع توصل به ولاسيما المهتمين. وعند توزيع الاستبيان أكدت بأن الأشخاص الذين عليهم أن يردوا عليه، سيردون عليه بصفتهم الشخصية دون أن يتكلموا باسم الهيئة التي ينتمون إليها. إذن، هذه ردود فردية وشخصية.

أود أن أقول، وأعرب عن أسفي بأنه بالرغم من كل ذلك، كان معدل الردود متدنيا جدا، لكن كلما قمنا بهذا النوع من الدراسات أو أعدنا هذا النوع من الاستبيانات فعلينا دائما أن لا نتوقع عدد كبير من [الأسئلة؟]. ومع ذلك ففي العدد القليل من الردود التي وردت علينا، هناك من رد على الاستبيان نقطة نقطة، وهناك من رد عليه بالرجوع إلى مواد أو تدخلات قاموا بها في محافل أخرى دولية.

إذن، للتعويض عن هذا النقص، لم يكن بوسعني إلا أن أخذ في الاعتبار المنشورات والآراء والتدخلات، وكذلك النصوص القانونية المتوافرة والتي يمكن أن تساعدنا في فهم هذا الأمر برمته. إذن، كنت مرنا في موقفي لكي أراعي جميع العناصر المتاحة والتي تهم في وقتنا الراهن مسألة الحطام الفضائي.

وكما تعلمون سيدي الرئيس، إننا سنكون أمام ركاب هائل من المعلومات والوثائق، فهناك طبيعة الحال دراسات عديدة سبق إجراءها. فدراسنا هذه لا يمكن أن تكون دراسة وحيدة أو دراسة شاملة. وأجل، لقد كان هناك أعمال أخرى ودراسات أخرى، سواء العمل الذي تقدمت [باعتذار سماعها؟]، وحيث أشرت إلى الندوة التي عقدت في دارمشنادت في 2001، والتي نظرت كذلك في الجوانب القانونية، حيث قدمت اقتراحات خلال هذه الندوة. وهناك إذن، تقارير عن جميع أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، وهناك أيضا تقرير الأكاديمية العلمية للملاحة الفضائية، فضلا عن المقترحات والآراء التي أبديت خلال اجتماعات وجلسات اللجنة الفرعية القانونية. فضلا عن العروض التي قدمت في الندوات التي نظمها المعهد الدولي لقانون الفضاء. أجل، لم أنسى مؤتمر يونيسبيس 3 والإعلان الصادر في 1989، ولن أنسى كذلك الندوة حول قانون الفضاء. لم أتجاهل كذلك أعمال الرابطة الدولية للقانون الدولي ولاسيما اقتراحها بإعداد صك قانوني، والذي اعتمده في 1989 في بوينس آيرس. لن أنسى كذلك أعمال كوسبار ولا أعمال نقابة المحامين الدولية.

الجوانب القانونية أو جوانب الدراسات التي يجب أن تجرى في إطار هذه اللجنة الفرعية القانونية.

وفي عرضي التمهيدي هذا، لن أنسى طبعا أن أشكر بعض الوفود، ولاسيما وفد النمسا الذي أدلى بملاحظات خلال التبادل العام بالأراء، أدلى بملاحظات رقيقة في حق المركز الأوروبي لقانون الفضاء وكذلك الوفود الأخرى الحاضرة هنا أو في لجنة الكوبوس. وهذه الوفود التي أعربت عن دعمها لهذه المبادرة والتي بفضلها، وإن تعلق الأمر بتقرير عن أنشطة منظمات دولية، إن هذه اللجنة الفرعية القانونية ستستمع إلى بعض الآراء فيما يتصل إلى بعض الجوانب.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): ليس بوسعنا أن نستمع إلى ما يقوله المتحدث. هناك مشكلة ربما في مقصورة الهندسة. إن جميع الزملاء الذين يستمعون للفرنسية لا يستطيعون أن يتابعوا كلما كان المتحدث ناطقا بالفرنسية، هذه هي المرة الثانية والتي أثير فيها هذه المشكلة وأعتقد بأن هناك شيء ما يحدث بما يتعلق بقنوات الاتصال. أنا أسف إذ حدثت هذه المشكلة مرة أخرى.

الرئيس: شكر الهممة اليونان، ولكن أعتقد، أطلب منكم أن تطلبوا نقطة نظام إذا ما وددتم التدخل، وأرجوكم أن لا تأخذوا الكلمة بمبادرة منكم.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): أسف. أولا، رفعت يدي وليس اسم دولة، ولقد طلبت أن لا يكون هناك توقف أو عطل تقني. لم تكن لدي أي رغبة في مقاطعة المتحدث. ولكن رفعت يدي وهذا يعني أن هناك نقطة نظام. إنني تكلمت لكي نستعيد النظام التقني كما يقال، وقد طلبت من السيد لافيراندري أن يسامحني على هذه المقاطعة، إنني تدخلت لكي أساعده طبعا.

الرئيس: أجل، سوى أنني لم أعطكم الكلمة. الكلمة للسيد لافيراندري.

السيد لافيراندري (الوكالة الفضائية الأوروبية) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيدي الرئيس، لن أعود إلى ما قلته في السابق. لقد وصلت إلى الملاحظة التي مفادها أنه لأول مرة، تقوم فيه اللجنة الفرعية القانونية من خلال نقطة تتصل بأنشطة المنظمات الدولية، فأول مرة ستستمع هذه اللجنة الفرعية القانونية إلى آراء تتصل بمسألة الحطام الفضائي.

أنتم تعرفون سيدي الرئيس، وقد دعينا من طرف عدد كبير من الهيئات. أنتم تعرفون سيدي الرئيس، بأننا أعدنا هذه الدراسة الاستقصائية من خلال استبيان، وهذا الاستبيان ستجدونه في المرفق

ففي يوم من الأيام ستحدث هناك مشاكل وأنداك سنقول ماذا قام به فقهاء القانون في هذا المجال. يجب أن نعرب عن ارتياحنا لكون عدد المزيد من الأشخاص يعون ويدركون هذه المسألة وأنهم لا ينتظرون عملاً من فقهاء القانون لكي يبحثوا عن حلول حتى يقوموا بإعادة توجيه الأعمال التقنية، وقد تم ذلك بالفعل بفضل الوكالة الفضائية الدولية في إطار [؟يتعذر سماعها؟] الذي تحدثناه. وقد استطاع الجميع أن يتابع إخراج المحطة مير من المدار وقد تكلم ذلك بالنجاح، حيث أن بعض الوفود هنا تدمر من أن جنوب المحيط الهادئ هو النقطة التي تسقط فيها كل الحطامات الفضائية، وهذا ما سيجعل من هذه النقطة في المحيط مزبلة. إذا هناك واقع تقني صريح وصرار، هناك دراسات تقنية أجريت وهناك حلول قدمت من طرف الوكالات الدولية.

كما أود أن اشكر أعضاء الوفد الأمريكي الذين أطلعوني على وثيقة مهمة جداً، بشأن النهج إزاء وضع لوائح في الولايات المتحدة بخصوص درء مخاطر هذه الأنشطة. إذن، ما نطلبه هو أن نتوخي الوقاية، ونقل إلى أقصى حد ممكن من هذه المخاطر.

إذن، هناك قبول بمدى خطورة الحطام الفضائي ولكن أيضاً هناك قبول لضرورة القيام بعمل تقني ما. إذن، ما هو دور فقيه القانون هنا في معظم الحالات، إن السماء لم تقع على رؤوسنا بعد ولكن إذا ما توخت الدول المطلقة الحذر فماذا سيكون دور فقهاء القانون.

إن لفقهاء القانون أسئلتهم الخاصة، فأنتم من الأوائل الذين طرحوا هذه الأسئلة وسأحاول أن أخص الآن الآراء التي وردت في الاستبيان في محاولة لتجميعها.

السؤال الأول الذي نراه في عدد من الندوات والمقالات، السؤال هو التالي: هل هناك تعريف قانوني للحطام الفضائي؟ ما هو معنى الحطام الفضائي من المنظور القانوني؟ هذا السؤال وكذلك هل نحن بحاجة اليوم إلى هذا التعريف؟ وليس من السابق لأوانه أن ندخل في مثل هذا النقاش؟ آراء مختلفة ولكني أعتقد أنه بإمكانني أن أستخلص ما يلي، من الأفضل أن أتحدث عن وصف وليس عن تعريف قانوني للحطام الفضائي. ويكفي أن ننظر إلى تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية لدينا اليوم قائمة بأحداث فنية تقنية تؤدي إلى تكون هذا الحطام، الانفجارات إلى غيره، وتعرفون ذلك أكثر مني. إذن، ما هو نفع التعريف في هذه الحالة، لإفكرة توقف الصورة في لحظة واحد دون أن نراعي التطورات القادمة إذا ما اتجهنا في اتجاه وضع التعريف فهذا التعريف يجب أن يكون مفتوحاً، كي يستجيب لأي تطورات في التكنولوجيا الفضائية وخاصة الأساليب الجديدة لإطلاق الأجسام الفضائية إلى آخره، ولكن على أية حال سيظل هناك دائماً حطام فضائي.

إذن، سيدي الرئيس، إن ما ينقصنا ليس هو المؤلفات القانونية فهي عديدة ومتعددة. ولكن أود أن أقول بأن هذه المؤلفات تتناول نفس المسائل. لقد حاولت أن أتجاوز كل ذلك لكي أخذ بالاعتبار الاقتراحات الناجمة التي طرحت في كل التظاهرات، وحاولت أن أحدد المسائل التي تبدو لي أكثر واقعية. ومن الممكن أن تهم هذه اللجنة الفرعية القانونية. أما العنصر الآخر الذي كان ينبغي أخذه بالاعتبار هو الجانب العلمي والتقني. وهنا إذا ما أخذنا في الاعتبار جميع الأشغال والأعمال التي قامت بها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية كان يتعين علينا أن نلاحظ بأن بالمقارنة مع العدد المتزايد لعملية الإطلاق، فإن عدد الحوادث قليل.

لقد أشرت في ورقتي إلى عدد من الأمثلة. فهناك عدد قليل من الحوادث وكذلك المناورات وهذا يعرفه الجميع ولكن يجب أن نراعيه بطبيعة الحال. فحادثة الصدام المعروفة بين إحدى طوابق مركبة الإطلاق ARIANE وسائل فرنسي وهو [؟يتعذر سماعها؟]. إذن، حتى وإن كانت حالات الاصطدام أو الحوادث قليلة جداً فهذا لن يمنع من أن هذه المسألة مطروحة ولا يمكن تجاهلها وهذا يعني بأن المخاطر موجودة وقلّة الحوادث لا يمكن أن تدفعنا إلى عدم القيام بشيء، فالوقاية خير من العلاج وهذا معروف في جميع مناطق العالم. فمخاطر الاصطدام موجودة ويمكن أن تشكل خطراً على الحياة البشرية.

وهنا سأشير إلى العرض الذي قدمه البروفسور [؟بيريك؟] بشأن هذه المسألة وهي مسألة مخاطر وقوع حوادث. حيث أن البعض تحدث عن قواعد لإدارة المرور الفضائية. إن الوضع يوجد على هذه [؟الشاكلة؟]. فهناك بعض الحوادث اليوم، ولكن غدا لا نعرف ماذا سيحدث. وفي هذا الصباح، وحيث إن معرفتي بالألمانية ليست جيدة رأيت في التلفزيون بأن هناك مذنب قد يصدم مع أحد طوابق مركبة إطلاق، وقد تسائل البعض عن [؟يتعذر سماعها؟]. ونحن نعرف منذ القديم بأن الرومان كانوا يطرحون مسألة الوقت التي ستقع السماء على رؤوسهم. إنها مسألة وقت، ونحن نعلم بأن السماء ستقع على رؤوسنا.

هذه، سيدي الرئيس، هي الأفكار الأساسية، ولدى إعدادي هذا التقرير حاولت قدر المستطاع أن أتقدي مناقشة النقاط التي حظيت بالاتفاق أو التي تعارف عليها الجميع. فنحن نعرف بأن الحطام الفضائي يتزايد من بين كبيرها إلى صغيرها، ومدى الخطر الذي تطرحه والذي لا يشك به أحد بالنسبة للأنشطة البشرية في الفضاء، ولكن بالنسبة للملاحين الفضائيين فمجرد قشرة من الطلاء التي إذا ما ضربت ملاحاً فضائياً بسرعة آلاف وملايين الكيلومترات قد تحدث خطراً به.

فنحن نعرف بأن المذبلات الصغيرة جداً والتي تنجول في فضاءنا قد تشكل خطراً علينا. إذن،

يمكن أن يكون موضع عملية نقل للملكية وهذا موضوع لا يمكننا أن نتجاهل أهميته وعندما نتحدث عن الاسترداد أو الاستعادة كذلك هناك العمليات على الأرض والأضرار المادية التي يمكن أن تنتج عن ذلك.

وتعريفنا أنه بالنسبة لمصادر الطاقة النووية في الفضاء وفي الأرض، بإمكاننا أن نرى أن هناك اهتمام بمناقشة استعادة جسم على الأرض، جسم يكون على متنه مصدر للطاقة النووية. علينا ربما في هذه الحالة أن نكون أوضح، أي أنه استعادة جسم غير ضار ولا قيمة اقتصادية له أن عملية الاستعادة هذه يجب أن تظل مسؤولية دولة الإطلاق، اللهم إلا، وهذا هو موضوع قانوني هام، اللهم إلا ما إذا كان هناك إعلان للتخلي أو التنازل عن هذا الجسم من جانب الدولة المعنية. وفي هذه الحالة الدولة المعنية المسؤولة على المستوى الدولي ستعلن صراحة عن عدم مسؤوليتها عن سائل كانت قد أعلنت صراحة عن تخليها عنه لأنه لا يخدم أي غرض أو لأنه توفي إن صح التعبير. ولكن هنا يطرح السؤال الخاص بالأضرار، التعويض عن الأضرار، ما هي المعايير، معايير الخطورة والمخاطر وما هي الآثار بالنسبة للتكاليف.

هناك إذن، سلسلة من الأسئلة ستفتح ولها أهمية قانونية بالنسبة لتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات القائمة. وكذلك هناك سؤال يجب أن يثار وقد جاء في عدد كبير من الإجابات على الاستبيان، ما هو الوضع بالنسبة لأجسام فضائية عسكرية؟ هل نستبعدا من التعريف الذي ننظر في الوقت الراهن؟ مع معرفتنا وعلمنا الكامل بأنها بنفس خطورة الأجسام الأخرى، أو حتى ربما أكثر خطورة ويمكن أن تكون مصدر للتلوث في الفضاء. إن الغاية من التعريف القانوني، الغاية هي أن لا نفصل ونميز ونجعل من الأجسام الفضائية العسكرية فئة في عزلة عن الفئات الأخرى.

والسؤال الذي تبقى، هو كيف نتصدى لهذا السؤال، ولكن علينا أن نفكر في معاملة قانونية واحدة لكافة الأجسام المطلقة.

السؤال الأساسي، هل أن الحطام الفضائي بمختلف أنواعه، من المتطور القانوني، يعتبر حطاماً بالنظر إلى القانون القائم في الوقت الراهن؟ الحطام الفضائي كان موجوداً في أول عملية إطلاق، ولكننا لم ندرس هذا المفهوم ولم نضع أي تعريف.

استنتاجي وخلصتي هنا هي التالية، أقترح أن نطلق من مفهوم الجسم الفضائي في أوسع معانيه، أعرف أن الإجابات ليست مجمعة على ذلك، أعني بذلك أن الحطام الفضائي ليس فئة قانونية منفصلة عن الجسم الفضائي. ولا يجب أن نطلق في وضع تعريف للحطام الفضائي وكل الاتفاقات التي تتناول الأجسام الفضائية تسري كذلك كي تنطبق على

وهنا مرة أخرى المصطلحات لها أهميتها ورجل القانون يجب أن يكرس أهمية خاصة للمصطلحات المستخدمة. أشرنا إلى إرث الإنسانية وحكره وإلى آخره، وإذا ما نظرنا إلى مختلف الصيغ في مختلف اللغات سوف نرى أن المصطلحات تختلف. في حين أننا هنا بسبب تعريف تقنية، وسوف تلاحظون نوع في عدد من الدول، أحياناً، المصطلحات التقنية تختلف وتتباين وكى نراعي القواعد الحديثة التي تتطور في الوقت الراهن في الولايات المتحدة الأمريكية. في الولايات المتحدة الأمريكية هناك فارق ما بين الحطام المداري والحطام الفضائي، المداري يتعلق بالأجسام من صنع الإنسان ومدار الأرض، أما الحطام الفضائي فمداه أوسع ويغطي كذلك المذنبات. وأعتقد أنه من الأهمية أن نتفق حول مثل هذه التعاريف إن كنا نتوجه إلى رجل قانون. وقد أشرت إلى صك قانوني لـ 1994 لجمعية القانون الدولية وهو النص الوحيد الموجود في الوقت الراهن في هذا المجال. لدينا تعريف في هذا النص، ولكن أعتقد أن هذا التعريف هو بمثابة وصف أكثر من كونه تعريف قانوني. وهذا هو رأي عدد من الأشخاص الذين تراسلت معهم، وقالوا أنه من الأفضل في الوقت الراهن أن نكتفي بوصف نصف المضمون التقني لها المصطلح، كما جاء ذلك في تقارير مختلفة لهيئات مختصة، بدلاً من أن نطلق في وضع تعريف قانوني للحطام الفضائي اليوم. حتى وإن كان علينا في المستقبل أن نفكر على المستوى القانوني كيف يمكننا أن نضع نتيجة التفكير الذي سنقوم به.

عدد من الإجابات في رأي كانت شيقة للغاية، أي أن هذا الموضوع الخاص بالحطام الفضائي أو الحطام المداري، وهنا أوافق على ما جاء علي لسان السيد بيريك، هذا الموضوع لن تكون له أهمية إلا إذا ما نظرنا إلى السوائل التي لها قيمة اقتصادية والسوائل التي فقدت كل قيمة اقتصادية. وسائل في الفضاء لا قيمة اقتصادية، له لا أهمية له إلا في حالات محددة للغاية. والحالة الأولى، وهنا سندخل في أوضاع تهم الهيئات الخاصة. الحالة الأولى، هي حالة استعادة جسم فضائي من المدار. تعرفون أن عمليات الاستعادة هذه تمت بالفعل وهذه العمليات أثارت عدد من التساؤلات بالنسبة لرجال القانون، وتساؤلات لها أهميتها.

التساؤل الثاني بالنسبة لرجال القانون، هو موضوع نقل الملكية في المدار، وهذا، وفي نص سنتناوله بعد فترة أو غداً، أي مشروع بروتوكول يونيدروا، هذا الموضوع جاء في هذا النص، نص البروتوكول، موضوع نقل الملكية في المدار ما بين الهيئات الخاصة أو كيانات خاصة، في حين أنه في كافة الحالات، هذا الجسم الفضائي سيكون قد سجل في إطار الاتفاقية الخاصة بتسجيل الأجسام الفضائية. وقد يكون هناك فارق بين تناول القانون الدولي والاتفاقية لهذا الموضوع وتناول هذا الموضوع في صكوك القانون الخاص. فسائل له قيمة في الفضاء

الوقت الراهن، الأمر لا يتعلق بوضع ذلك في معاهدات، لسنا بحاجة وليست هناك ضرورة لذلك. ولكن أعتقد أن الدول سوف تنظر بعين العطف إلى مثل هذه التدابير على المستوى الوطني.

أصل الآن إلى أكبر المشاكل التي نوقشت في إطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية حول المعايير التقنية للحد من الحطام. هذه المعايير تتطور كما تعرفون على ما يرام في إطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، هناك عدد من الدول لديها بالفعل هذه المعايير منها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك نحن في الوكالة نقوم بتطوير مثل هذه المعايير، الوكالات الوطنية كذلك، مركز الدراسات الفضائية. كل هذه المعايير التقنية إذن تتطور في الوقت الراهن، ولكن علينا أن نعرف بها لدى الجميع. بإمكاننا كذلك أن نحسن كل هذا النشاط وهنا أدخل في مجال يخص التشريعات الفضائية الوطنية، أن نحسن من كل ذلك إذا كان هناك إمكانية لوضع نشاط إضافي عندما ننظر في ملفات حول عدد من المشاريع الفضائية، إذا ما كانت المشاريع التقنية دائما في ملفات جزء مخصص لكيفية الاستجابة لاحتمال ظهور حطام فضائي بالنسبة لكل مشروع. في الوقت الراهن يتم ذلك بشكل طوعي من جانب عدد من الدول ومن جانب الوكالة الأوروبية وفي الـ CNES هناك بالفعل تدابير اتخذت بالنسبة لإخراج الجسم من المدار أو إعادة وضعه في المدار. وأعتقد أن مثل هذه الأسئلة سوف تكون مفيدة إذا ما أضيفت في ملف الاقتراحات التي تقدم لمختلف الحكومات بالنسبة لمشاريع أو برامج جديدة من هذا النوع.

الآن أدخل في مجال يخص العقود أو القوانين الوطنية الفضائية الخاصة بالتأمين، وبنقل الممتلكات في الفضاء أو في المدار. وبخصوص اليونيدروا وبروتوكول يونيدروا هناك عدد من العناصر التي يمكن بالفعل أن تندرج في القوانين الوطنية، والتي يمكن أن تشكل نظاما للتراخيص بالنسبة لإطلاق الأجسام الفضائية وهو نظام قائم بالفعل في عدد من القوانين الوطنية الفضائية. كل هذا، سيادة الرئيس، يمكن أن يتم، أي تدابير تقنية وتدابير للتحسين بشكل طوعي من جانب دول الإطلاق، وذلك لتحسين مصير هذه الأجسام وتقليل المخاطر كي لا تقع السماء على رؤوسنا، أن نقوم بذلك دون أن يكون في ذلك أي تكلفة باهظة إضافية بل تكون هناك آثار إيجابية.

السؤال، هل نذهب إلى أبعد من ذلك؟ في الصفحة التاسعة عشرة كما قلت من النص هناك عدد من الاقتراحات وجدتها في القانون القائم أو في عدد من القوانين التي تسن، أو وجدتها كذلك في بعض الأفكار التي أرسلت إلي أو حتى في تدابير تستخدم في مجالات أخرى.

وأخيرا سيادة الرئيس، أعتقد أنه علينا أن نتحلى بواقعية أكثر وبطابع عملي أكثر. فالحل الذي

الحطام الفضائي الذي أعتبر أنه جسم فضائي. ولم يستبعد الحطام الفضائي في أي نص من تلك النصوص القانونية. الحطام الفضائي بطبيعته جسم فضائي، وبالتالي فإن القانون الفضائي بشكل عام ينطبق على الحطام الفضائي. هذا لن يحل كافة المشاكل ولكن قد يكون من المفيد بالنسبة للمجتمع الدولي أن ننطلق من هذا القبول بأن الحطام الفضائي جسم فضائي بدلا من أن ننطلق في وضع تعريف جديد لا نعرف إلى أين سيؤدي بنا.

إذن، الخلاصة، الحطام الفضائي المستقل أو الحطام الفضائي المترتب على جسم فضائي هو ذات الشيء بالنسبة لي. وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه هو، هل أن القانون الفضائي الراهن كاف لتغطية الآثار المترتبة على هذا المفهوم؟ وهل هو كاف للرد على الإجابات التي أترتها من قبل أم لا؟ لن أكرر الخلاصة التي قلتها من قبل أي أن الحطام الفضائي لا يمكن أن يكون إلا جسم فضائي، وليس بفتنة مستقلة وبالتالي فهو يندرج في إطار قانون الفضاء كما جاء ذلك في المادة الأولى من المعاهدة. ولكن بالنظر إلى الأسئلة التي أترتها من قبل في بياني، السنا بحاجة إلى بعض التوضيح، بعض الدقة الإضافية؟ وهذه الدقة الإضافية كيف نعتمدها وفي أي شكل قانوني. هناك عدد من الإمكانات المذكورة في الورقة التي أعرض لها الآن، خاصة في الصفحة التاسعة عشرة من النص الفرنسي. ولكن قبلا، أود أن أوضح عدد من العناصر التي يمكن أن نضعها أو لا نضعها في قانون الفضاء الحالي. وهذه المسائل جاءت في الملاحظات التي حصلت عليها.

أولا، يبدو من البديهي أننا لسنا بحاجة لوضع سجل لدى الأمين العام للأمم المتحدة نضع فيه قائمة بالحطام الفضائي. فليس هناك تأكيد لهذه الفكرة، ولكن، وهنا نعود إلى النقاش الذي جرى بالنسبة لبند آخر وبالنسبة لاتفاقية التسجيل لأنه يبدو من الواضح أن المجتمع الدولي ليس على علم كاف وفي الوقت المناسب لهذه الأمور. لقد تحدثنا عن محطة مير وعن أجسام أخرى ونعتقد أنه بالفعل علينا أن نضع تدابير للإنذار تدريجية يتم اعتمادها وقبولها من جانب كافة العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي، وأن نوسع ذلك بالنسبة لكل الأجسام الفضائية وليس فقط الأجسام الكبيرة أو الضارة. وعلينا كذلك أن نحسن من تدابير التعاون الدولي والمساعدات التقنية، وذلك بتيسير الوصول إلى البيانات الوطنية للمتابعة ولرصد الحطام الفضائي وذلك لفائدة كافة الدول.

ولوضع صورة كاملة إلى أقصى حد بالوسائل المتاحة والمتوفرة لهذا الغرض وأن نضمن التنسيق ما بين مختلف هذه الوسائل وأن تتوفر هذه الوسائل للمجتمع الدولي بما في ذلك تدابير محتملة للاسترداد في الفضاء وعلى الأرض. أعرف أن كل ذلك يتم على أرض الواقع، ربما بشكل مستمر أو من وقت لآخر. الواجب علينا الآن هو أن نشدد بعض الشيء على هذه التدابير وهي تدابير موصى بها في

للضحايا. أعتقد أنه بإمكاننا أن ندرس كل هذه المسائل، أو نبدأ على الأقل في دراسة هذه المبادئ. الأمر لا يتعلق بأن نضع بنداً على جدول الأعمال يخص الجوانب القانونية للحطام الفضائي. لا أعتقد أن هذا نهج معقول ولكن ما هو معقول هو أن نحاول التكبير وأن نحاول تحديد الجوانب العملية الملموسة الواقعية في إطار الأنشطة الفضائية وبالتالي في إطار الحطام الفضائي.

الأمر لا يتعلق بإعادة صياغة الاتفاقيات أو المعاهدات، إنما الأمر يتعلق بالنظر في تطبيق هذه المعاهدات والاتفاقيات مع الاعتراف بما يتم في الوقت الراهن وتقديم مقترحات من ناحية أخرى إلى الدول وكذلك توجيه طلب للجنة القانونية كي تبدأ في دراسة الجوانب القانونية لهذا الموضوع.

شكراً سيادة الرئيس، وأود أن أتوجه بشكري لكافة الوفود على صبرها وتفضلها بالاستماع إلى بياني وأملّي أن لا أكون قد أفرطت في ذكر الحماقات، وإنما وددت فقط أن أسرد تاريخ قانون الفضاء وتطوره. وكل ذلك قد يجعلكم تفكرون في كيفية إثراء عمل اللجنة القانونية في الأعوام القادمة.

وشكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أتوجه بالشكر إلى السيد الموقر من الوكالة الأوروبية للفضاء، أشكرك على هذا البيان. وسوف نطرح لكم نتيجة التحليلات على الأسئلة الخاصة بالحطام الفضائي. وهناك الكثير من الأسئلة، على أية حال التي أثيرتها أنت. وهذه الأسئلة [يتعذر سماعها؟] سوف تحظى باهتمام الوفود بالكثير.

ليس هناك من يطلب الكلمة من الوفود أو حتى من المراقبين في هذه اللجنة الفرعية عن البند الخامس من جدول الأعمال، "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء".

هل هناك أي وفد آخر أو مراقب آخر يريد أن يتحدث عن هذا البند؟

إيطاليا.

السيد ماركيسيو (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. وقد إيطاليا يريد أن يتوجه بالشكر إلى المركز الأوروبي لقانون الفضاء وذلك على الجهود التي بذلها من أجل تحليل الجوانب القانونية للحطام الفضائي كما ورد في الوثيقة CRP.5. وهذه دراسة كاملة ترعي الانتباه إلى للنتائج الحساسة ولاسيما أن وفدنا يرى أهمية تطوير الجوانب الفنية والقانونية وبطلب الإجراءات والأساليب [يتعذر سماعها؟] بها في مجال الحطام الفضائي. ومع ذلك فإن اللجنة الفرعية من المحتمل أن تضطلع بدور أهم أيضاً في هذا المضمار. وفكرة

أقترحه هنا في نهاية المطاف أقل طموحاً ولكنه له طابع عملي. ما أقترح هو أن نعترف على المستوى السياسي الأعلى أي على مستوى الجمعية للأمم المتحدة، وهذا لم يتم حتى الآن، اعترافاً إذن على هذا المستوى بما هو قائم. أي بالمنجزات في الوقت الراهن والنصوص القائمة وأن نتجنب إعطاء الانطباع بأن قانون الفضاء فارغ وصامت عن أمور عديدة. وعندما أتحدث عن قانون الفضاء لا أتحدث فقط عن المعاهدات الخمسة، وإنما أتحدث عن القوانين الوطنية والتدابير والتوصيات والممارسات المعمول بها في الدول.

وأعتقد أنه على المجتمع الدولي أن يعرف وأن يتابع كل ما يتم اليوم بالنسبة للتدابير الملموسة للحماية، وكذلك أن نحي كل ما تم حتى الآن من جهود وذلك كي نطمئن المجتمع الدولي بشكل أفضل، لا نطمئنه تماماً ولكن على الأقل نقول أننا نهمت بهذا الموضوع وبهذه الحماية من الناحية العلمية والتقنية ومن الناحية القانونية. هذا هو الجانب الأول.

الجانب الثاني من مشروع القرار على المستوى السياسي عالي يتعلق بعدد من التدابير التي نوصي بها الدول من أجل تنفيذ وتطبيق أفضل. على سبيل المثال بالنسبة لاتفاقية التسجيل وكذلك سن تدابير للمراقبة والرصد والتراخيص في إطار التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى اقتراحات نقدمها للدول لتحسين الوصول إلى البيانات العلمية والتقنية عندما يتعلق الأمر بمواجهة آثار خطيرة لأجسام فضائية. وكذلك أن يكون هناك تنسيق ملموس عملي يوضع التصور له مسبقاً، وذلك للاستجابة بشكل سريع من الناحية التقنية لأوضاع الخطر.

إذن، عدد من التوصيات موجهة لعدد من الدول. بعد ذلك هناك عدد آخر من الجوانب التي تتطلب تعميماً في دراسة الاعتبارات القانونية وتحدثت عنها منذ لحظات. هناك على سبيل المثال موضوع التخلي عن السوائل من جانب الدول وكل ما هو مرتبط كذلك بنقل ملكية السوائل في الفضاء بما في ذلك الشركات الخاصة. ما الذي يحدث؟ هذه الشركات ليس لديها تأمين عادة، وبالتالي فإن دولة الإطلاق هي التي ستكون مسؤولة. هل نضع التصور لإنشاء صندوق للتأمين لمواجهة هذه الحالات الاستثنائية؟ كل هذه الأسئلة التي أثيرتها في بياني من قبل والمتعلقة بجوهر قضية الحطام الفضائي والتي لها في الوقت ذاته سمة قانونية.

إن أساس المسؤولية الدولية عن الأضرار في الفضاء إذا ما طبقنا الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية عن الأضرار اليوم، لا أعتقد أننا سنجد الإجابة المطلوبة. ولكن الأمر لا يتعلق بتعديل هذه الاتفاقية كي ننظر في أساس المسؤولية، الأساس القانوني للمسؤولية، كلاً. ولكن ربما استطعنا أن ننظر في إجراءات أخرى للمحاسبة إن كنا بطبيعة الحال متفقين على أن تطبيق المسؤولية عن الأضرار ليس بأفضل أسلوب بالنسبة

الوفود زملائنا الذين يقرروا بأنفسهم في أي إطار يمكن تناول هذه الأمور وفي إطار أي بند. أشكركم سيادة الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل اليونان. أود أن أضيف شيئا هنا إلى ما قيل. بالنسبة للبند الذي يوضع في إطار هذا الموضوع فهذا أمر يمكن أن تناقشه، هذا هو سؤالك. بطبيعة الحال هذا ينصب على البند الخامس "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء". أتيح الموضوع في إطار هذا البند ومن ثم فإن هذا هو البند الذي يمكن في إطاره طرح هذه المسألة وطرح الأفكار.

أستاءل، هل هناك أي وفد آخر أو مراقب يود أن يتحدث عن هذا البند؟

لا أحد، ومن ثم، سأعلق مناقشة هذا البند اليوم ونواصله غدا صباحا.

الأمور المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض

سوف نواصل إذن دراسة البند السادس "الأمور المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض".

المتحدث الأول في القائمة بشأن هذا البند هو السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وأحيل إليه الكلمة، تقضل.

السيد ماتياس (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): يسعدني يا سيادة الرئيس أن تتاح لي الفرصة لكي أطرح رأي حكومتي بصفة عامة عن البند السادس "الأمور المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت وكيفية استخدامه، بما في ذلك دراسة السبل والوسائل للسهر على الاستخدام الرشيد والمتكافئ للمدار الثابت بالنسبة للأرض بدون المساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية".

بالنسبة لمسألة تعيين الفضاء الخارجي وتحديد معالمه، فأود أن أؤكد ما قلناه في اجتماعنا في العام الماضي في هذه اللجنة ألا وهو، أن الولايات المتحدة لا ترى الحاجة لإيجاد تعريف قانوني للفضاء الخارجي وتعيين لحدوده. حتى الآن فإن عدم وجود لهذا التعريف لم يسبب أي مشكلات عملية أو قانونية، وبصفة خاصة أنه لم يعوق في تطوير الأنشطة في الفضاء الخارجي أو الهواء، بل على العكس فإن النظم القانونية التي طبقت قد عملت بشكل طيب في هذا المجال.

أن ننيط اللجنة الفرعية للاستخدامات السلمية في الفضاء الخارجي بصياغة توصيات فنية ومعايير فنية، هذا الاقتراح، كما تتذكرون طرحه السيد جاسونتيانا، وذلك في الفترة الأخيرة من توليه لمنصبه. والوكالات المتخصصة قد أسهمت على أية حال في هذا المضمار من أجل تطوير القانون وذلك من خلال وضع المعايير والتوصيات والممارسات.

هذه المسألة مازالت مفتوحة يا سيادة الرئيس، وقد اقترحت بدائل مختلفة من جانب السيد ممثل الإيسا، وأظن مرة أخرى أنني نيابة عن وفدي أود أن أتوجه إليه بالشكر.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل إيطاليا على بيانه. ليس هناك من يرغب الحديث في هذا البند، فهل هناك أي وفد آخر أو مراقب يود أن يتحدث؟

بلجيكا.

السيد ماينس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا بإيجاز. أشكر ممثل الإيسا على بيانه. إن هذا الأساس الطيب للمناقشات، للأسف الشديد لا يمكن الاستفادة منه استفادة قصوى، فهذه مناقشة، على أية حال، تقع في إطار البند الخامس من جدول الأعمال، وأنا لا أود أن أبدأ مناقشة الحطام الفضائي الآن. لكن هناك بعض المسائل الهامة التي أثارها السيد لافير اندري، وهذه المسائل مسائل شعبة وطيبة على كل المستويات. وعلينا أن نجد سبيلا أو آخر للاستفادة من هذه المعلومات القيمة. وليس في إطار بند معين في جدول الأعمال ولكن نتابع العمل الذي قام به المركز الأوروبي لقانون الفضاء وأن نجري هذه المناقشة في الإطار المناسب، وأشكركم سيادة الرئيس.

الرئيس: شكرا جزيلًا. أشكر السيد ممثل بلجيكا على هذا التعليق. يتعين على الوفود أن تفكر في هذه المسألة وأن تطرح آرائها على الرئاسة.

اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا سيادة الرئيس. وددت بداية أن أتوجه بالشكر للسيد لافير اندري والمركز الأوروبي لقانون الفضاء وذلك على ما استمعنا إليه للتو. وأضم صوتي إلى ما قلتموه أنتم يا سيادة الرئيس ردا على الزميل الموقر من بلجيكا، بالنسبة لمتابعة هذا الجهد الذي يبذله المركز الأوروبي لقانون الفضاء.

وبإمكاني الإشارة إذن، إلى اقتراحنا المشترك بينا وبين الجمهورية التشيكية بالنسبة لهذا البند تحديدا. وربما بإمكاننا مناقشة هذه الأمور في إطار فريق عمل. هذا بطبيعة الحال يرجع إلى السادة

الفضاء الخارجي لا يمكن أن تخصص نفسها موقفاً أو وضعاً في الفضاء الخارجي إما من خلال ادعاء السيادة أو استخدام أو [يتعذر سماعها؟] استخدام المناطق المدارية.

أشكركم يا سيادة الرئيس على إتاحة الفرصة لنا لتناول الموضوع هذا وطرح آرائنا بشأنه.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه. بالفعل البند السادس من جدول الأعمال، ولاسيما لمسألة تعيين الفضاء الخارجي وتعريف الفضاء الخارجي وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض وكيفية استخدامه.

أيها السادة، قلت لكم صباح اليوم بأنه لو سمح الوقت فإننا سوف نفتح باب المناقشة بالبند الثامن من جدول الأعمال، أي "النظر في مشروع الاتفاقية بشأن المعدات المتحركة والبروتوكول الخاص بالممتلكات الفضائية" ولكن يبدو لي أنه سوف يكون من الأجدى أن نبدأ مناقشة هذا الموضوع وهذا البند غدا وليس اليوم، لأنه ليس لدينا وقت كبير وإنما نتوقع أيضاً بالنسبة للغد أن يكون معنا ممثل اليونيدروا الذي سوف يتقدم بعرضاً لهذه المناقشة ويخبرنا بالتقدم الذي تم إحرازه في المعهد الدولي لتوحيد القانون الدولي في روما.

إذن، إن سمحتم لنا، فإننا نبدأ مناقشة هذا البند غداً في اجتماعنا. ولكنني أود أن أستغل وأستفيد من وجود رئيس الفريق العامل بشأن مسألة "تعيين الفضاء الخارجي وتعيين حدوده" وهو السيد ممثل بيرو. وأدعوه إلى أن يبدأ الآن في عقد فريق العمل الذي يترأسه وأن يستغل الوقت الذي مازال متوفراً من الآن وحتى الساعة السادسة.

ولكن، قبل أن أرفع هذه الجلسة من جلسات اللجنة الفرعية، أود أن أخبر السادة أعضاء الوفود بجدول العمل غداً صباحاً.

غداً صباحاً سوف نبدأ ونواصل دراسة البند الخامس "معلومات بشأن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء"، ثم البند السادس "المسائل المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض وكيفية استخدامه"، ثم سوف نبدأ أيضاً في دراسة البند الثامن "النظر في مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الضمانات الدولية على المعدات المنقولة وفي المشروع الأولي للبروتوكول الملحق بهما والمتعلق بالمسائل الخاصة بالملكية الفضائية". وبعد ذلك فإن الفريق العامل المعني بالبند الثامن سوف يعقد اجتماعه الثالث بترأس السيد مانويل الفاريز من بيرو.

وكما لاحظتم في العام الماضي، فإنه في غياب مشكلات عملية أو قانونية فإن تطوير تعريف سوف يكون في حد ذاته قد يؤدي إلى مشكلة في المستقبل، وبالتالي فإنه لن يكون هناك خبرة يمكن الاستناد إليها في الموافقة على أي تعريف محدد بالنسبة للفضاء وتعيين حدوده. إذ أن تعريف وتعيين الحدود للاستجابة لبعض المشاغل النظرية وليست العملية، يمكن أن يؤدي وضع إطار لا يتفق والتقدم الذي سيحدث في مجال التكنولوجيات.

وإننا نرى أنه سوف يكون من الحكمة أن نواصل العمل في الإطار الحالي حتى تكون هناك مسائل قانونية عملية تظهر وتقدم نفسها وتدل على الحاجة لتعيين وتحديد الفضاء الخارجي ويمكن أن يستند إليها في أي معاملة أو أي ممارسة لوضع هذا التعيين والتحديد. واللجنة القانونية ينبغي أن تتناول هذه المسألة فقط حينما تبرز الحاجة لتعريف أو تعيين قانوني وتكون هذه الحاجة واضحة.

أما بالنسبة لمسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض المعروفة بـ GSO فإنني أود أن ألاحظ في البداية أن التزام الولايات المتحدة بالوصل المتكافئ للمدار الثابت بالنسبة لكل الدول، وكذلك ضرورة الوفاء باحتياجات البلدان النامية باستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض والاتصالات [يتعذر سماعها؟]. وإننا نرى أن لجنة تقرير العام 2000 في اللجنة الفرعية قد تناولت هذه المسائل الخاصة بمبادئ الوصول المتكافئ والاستخدام الرشيد والاقتصادي للمدار الثابت بالنسبة للأرض، وإن هذا التقرير مازال الأسلوب الأمثل لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة.

وإضافة إلى ذلك فإننا نرى أن الدستور الحالي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والقواعد الخاصة بها هي التي تحكم مسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض وغيرها وإنها تأخذ بالحسبان تماماً مصالح الدول بالنسبة لاستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض وأطياف الترددات الإذاعية..... هل يمكن تناول هذه المسألة حينما تتضح أمورها وحينما يتم اتخاذ قرار بشأنه في هذه الهيئة. وبعض الوفود قد [دفعت؟] بأن المدار الثابت بالنسبة للأرض يمكن أن يكون خاضعاً لسيادة الدول وأن الدول يمكن أن يكون لها حقوق تفضيلية بالنسبة لاستخدام هذه المدار. إننا نأمل رغم ذلك، بأنه نظراً لأن هذا المدار به 36000 كيلومتر فوق سطح وأنه في الفضاء الخارجي، فإن استخدامه يتم من خلال اتفاقيات 1967 والمادتين واحد واثنين من هذه المعاهدة. وكما تعلمون فإن المادة واحد من هذه المعاهدة تنص على أن الفضاء الخارجي سوف يكون مجالاً مفتوحاً للاستغلال والاستكشاف من جانب كل الدول دون التمييز من أي نوع، ويكون ذلك على أساس القانون الدولي وعلى أساس المساواة والمادة الثانية من المعاهدة تقول أيضاً إن الفضاء الخارجي ليس يمكن أن يفرض سيادة أو أي وسائل أخرى. ومن هذه المواد يتضح بأن الأطراف في معاهدة

هل لديكم أي تعليقات أو أسئلة على هذا الجدول الزمني المقترح؟ لا.

إذن، تقرر الأمر على هذا النحو.

إذن، سوف أنهى اجتماع اللجنة الفرعية القانونية. هل لديك شيئاً؟ لا، أعلقه بل أنهيه. إذن، رفعت الجلسة.

اختتمت الجلسة حوالي الساعة 17/25